

# معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

ذو القعدة ١٤١٧هـ

مارس ١٩٩٧م

تركت هذه الصفحة فارغة

## تقديم :

تُعَدُّ المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين عليها على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار تلك المنشآت ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني ، ولذا قامت وزارة التجارة بدراسة مستفيضة بغرض تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة انتهت بصدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/١٢ وتاريخ ١٣/٥/١٤١٢هـ الذي تمت بموجبه الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ؛ وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتقاء بمستواها. وقد نصت الفقرة (١) من المادة (١٩) من نظام المحاسبين القانونيين على أن من أغراض الهيئة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة.

وفي ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة (لجنة معايير المحاسبة) تتولى إعداد وتطوير معايير المحاسبة التي يتعين على المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره الالتزام بها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت ، وأن يلتزم عند إعداد المعايير بلائحة إعداد معايير المحاسبة وتعديلها التي تم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الهيئة برقم ١/٢/٣ وتاريخ ١٥/٥/١٤١٤هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٩٣م.

ونظرا لأهمية موضوع الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة رأت اللجنة إعداد معيار تفصيلي بهذا الموضوع وكلفت مكتب ناظر وبنان محاسبون ومراجعون قانونيون (المستشار) بإعداد مشروع المعيار ، وقامت اللجنة بمناقشة مشروع المعيار والدراسة المرفقة بمشروع المعيار خلال عدة اجتماعات. وقام المستشار بإعادة صياغة مشروع المعيار والدراسة في ضوء الملاحظات المقدمة. وبعد اعتمادها من اللجنة تم إرسالها لذوي الاهتمام والاختصاص وطلب منهم تزويد الهيئة بما لديهم من ملاحظات ، كما تمت مناقشة مشروع المعيار في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال ، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل مشروع المعيار بالملاحظات التي أخذ بها ؛ وبعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم ٣/٢/٧ وتاريخ ٩/١١/١٤١٧هـ الموافق ١٨/٣/١٩٩٧م قضى باعتماد المعيار.

والله موفق ،،،

**الأمين العام**

**يوسف محمد المبارك**

تركت هذه الصفحة فارغة

**فهرس**  
**معيار الإفصاح عن العمليات**  
**مع ذوي العلاقة والدراسة المرفقة به**

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	<b>المعيار :</b>
١٠١١	١ - نطاق المعيار
١٠١١	٢ - هدف المعيار
١٠١١	٣ - نص المعيار
١٠١١	٤ - التعاريف
١٠١١	٥ - سريان مفعول المعيار
	<b>الدراسة المرفقة بالمعيار :</b>
١٠١٧	١ - مقدمة.
١٠١٨	٢ - الحاجة إلى معيار عن العمليات مع ذوي العلاقة.
١٠٢٠	٣ - نبذة عما له صلة بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئات إعداد معايير المحاسبة في دول أخرى.
١٠٢٥	٤ - ما ورد في أنظمة ولوائح المملكة وله صلة بمشروع هذا المعيار.
١٠٢٥	٥ - الإفصاح عن ذوي العلاقة من الناحية الشرعية.
١٠٣٣	٦ - مقارنة كل من معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة السعودي والأمريكي والبريطاني والدولي.

تركت هذه الصفحة فارغة

## المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة



فهرس  
معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١٠١١	١ - نطاق المعيار
١٠١١	٢ - هدف المعيار
١٠١١	٣ - نص المعيار
١٠١١	٤ - التعاريف
١٠١٢	٥ - سريان مفعول المعيار

تركت هذه الصفحة فارغة

## معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة

### ١ - نطاق المعيار :

- ١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن شكلها النظامي. (الفقرة ١٠١)
- ٢/١ تقرأ فقرات المعيار في سياق ما ورد في الدراسة المرفقة بهذا المعيار وفي اطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية المعتمدة من الهيئة. (الفقرة ١٠٢)

### ٢ - هدف المعيار :

- يهدف هذا المعيار إلى تحديد العمليات التي تتم بين المنشأة وذوي العلاقة وذلك بغرض الإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشأة. (الفقرة ١٠٣)

### ٣ - نص المعيار :

- يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع العمليات ذات الأهمية النسبية مع ذوي العلاقة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أرصدة لهذه العمليات في نهاية السنة المالية ، وأن يشمل الإفصاح في الأقل ما يلي :

(أ) ذوي العلاقة.

(ب) طبيعة العلاقة.

(ج) نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.

(د) قيمة العملية أو العمليات التي تمت بين المنشأة وذوي العلاقة خلال الفترة المالية.

(هـ) أرصدة ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية.

- ويكون الإفصاح عن العمليات ذات الطبيعة المتماثلة دفعة واحدة عدا تلك التي يكون فيها الإفصاح إفرادياً ضرورياً لفهم تأثير العمليات بين ذوي العلاقة على البيانات المالية للمنشأة. (الفقرة ١٠٤)

### ٤ - التعاريف :

يشمل ذوو العلاقة مايلي :

١ - الشخص الطبيعي المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الأسهم ذات أهمية نسبية من أسهم المنشأة ذات حق في التصويت. وكذلك أقارب الشخص الطبيعي إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية. (الفقرة ١٠٥)

٢ - المنشأة التي تملك نسبة من الأسهم ذات حق في التصويت تمكنها من التأثير على عملياتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عبر وسيط أو أكثر.

(الفقرة ١٠٦)

٣ - أعضاء مجلس الإدارة ومديرو المراكز الرئيسية مثل المديرين التنفيذيين في المنشأة أو في المنشأة القابضة وأقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية. (الفقرة ١٠٧)

٤ - المنشأة التي يملك فيها أي شخص من الأشخاص المذكورين في (١) و (٢) و (٣) أعلاه أو أقارب هؤلاء الأشخاص إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة ذات أهمية نسبية في أسهم المنشأة وله المقدر على التأثير على قرارات الشركة والسعي لتحقيق مصلحته.

(الفقرة ١٠٨)

(الفقرة ١٠٩)

٥ - المنشآت التابعة أو الشقيقة.

(الفقرة ١١٠)

٦ - الصناديق الخاصة لمنافع موظفي المنشأة.

(الفقرة ١١١)

٧ - مراجع الحسابات وشركاه.

#### ٥ - سريان مفعول المعيار :

يجب أن تعد وفق هذا المعيار القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار. (الفقرة ١١٢)

تم اعتماد مشروع المعيار النهائي من قبل لجنة معايير المحاسبة :

عبدالعزیز راشد الراشد (محاسب قانوني) د. عبدالله حسن العبدالقادر (أستاذ مشارك بجامعة الملك فهد)

عبدالمجید أحمد مهندس (محاسب قانوني) د. عبدالله قاسم يمانی (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز)

د. عبدالرحمن إبراهيم الحمید (أستاذ بجامعة الملك سعود) إبراهيم حمد الضويحي (مصلحة الزكاة والدخل)

د. عبدالله عبدالعزيز العبدالقادر (الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية)

وتم اعتماد المعيار من قبل مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٣/٢/٧ وتاريخ ١٤١٧/١١/٩ هـ الموافق ١٩٩٧/٣/١٨ م. ويتكون مجلس الإدارة من معالي وزير التجارة الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً ، وعضوية كل من :

عبدالعزیز عبدالله أبوحميد (نائب رئيس ديوان المراقبة العامة) عبدالعزیز راشد الراشد (محاسب قانوني)

منصور محمود عبدالغفار (مدير عام مصلحة الزكاة والدخل) إبراهيم محمد السبيل (محاسب قانوني)

منير نوار العتيبي (وكيل وزارة التجارة) سامي بهاء الدين السراج (محاسب قانوني)

د. عبدالرحمن إبراهيم الحمید (أستاذ بجامعة الملك سعود) أحمد الزامل السليم (محاسب قانوني)

د. عبدالله قاسم يمانی (أستاذ مشارك بجامعة الملك عبدالعزيز) محمد عبدالله الشبانی (محاسب قانوني)

د. خليل عبدالفتاح كردي (مجلس الغرف التجارية والصناعية) عبدالمجید أحمد مهندس (محاسب قانوني)